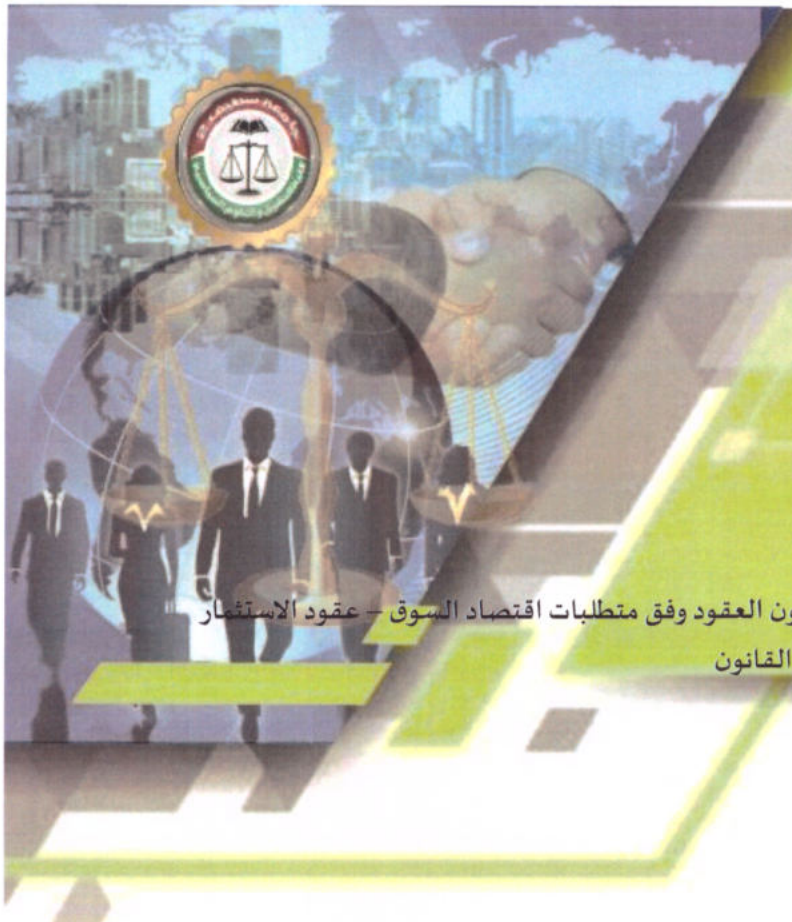

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرقة مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU حول عصرنة قانون العقود وفق متطلبات اقتصاد السوق – عقود الاستثمار نموذجا- بالتنسيق مع مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

ينظم الملتقى الوطني يوم 28 نوفمبر 2024 حضوري وعن بعد

تحت عنوان:

آليات دعم المقاولاتية في القانون الجزائري

-واقـــــع وتحـــــــديات-

الرئيس الشرفي للملتقى:

الأستاذ الدكتور بن أعراب محمد / عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف2

رئيسة الملتقـــى:

الدكتورة مخانشة أمنة

يوم الخميس 28 نوفمبر 2024

رئيس اللجنة العلمية: الدكتورة كوسام أمينة

الأعضاء:

-ا.د بودوخة ابراهيم	جامعة سطيف2
- ا.دزايدي امال	جامعة سطيف2
- ا.دروابح فريد	جامعة سطيف2
- ا.د بلعيساوي محمد الطاهر	جامعة سطيف2
-ا.د باطلي غني	جامعة سطيف2
- ا.د.عماروش سميرة	جامعة سطيف2
- د. بلعزام مبروك	جامعة سطيف2
- د. كوسام أمينة	جامعة سطيف2
- د. كسكاس أسماء	جامعة سطيف2
- د. بن زيد فتحي	جامعة سطيف2
- د. مخانشة آمنة	جامعة سطيف2
- دزماموش نذير	جامعة سطيف2
- د.حدرباش لمياء	جامعة سطيف2
- د. هلالة نادية	جامعة سطيف2
- د. مهداوي حنان	جامعة سطيف2
–د.زروق نوال	جامعة سطيف2
- د. قارس بوبكر	جامعة سطيف2
- د.رملونية سفيان	جامعة سطيف2
- ا.ريمان حسينة	جامعة سطيف2
-د..علاق لمنور	جامعة سطيف2
- ا.دوداعي عز الدين	جامعة سطيف2
- د. مقراني خلود	جامعة سطيف2
-د. عبيزة منيرة	جامعة سطيف2
- ا.د كوسة عمار	جامعة سطيف2
- د.رقيعي اكرام	جامعة سطيف2
-د. قجالي محي الدين	جامعة سطيف2
- د. جوامع زوبير	جامعة سطيف2
- د. ذيب زكرياء	جامعة سطيف2
– د. بن خليفة مريم	جامعة سطيف2
- د. بن الصغير شهرزاد	جامعة سطيف2
- د. قردوح رضا	جامعة سطيف2
-د.ملعب مريم	جامعة سطيف2
- د. بورزام رمزي	جامعة سطيف2
- د. هامل فوزية	جامعة سطيف2
- د.لعجاج عبد الكريم	جامعة سطيف2
– د. غبابشة اميرة	جامعة سطيف2
- د. قويدري كمال	جامعة سطيف2
- د. يوسفي سوسن	جامعة سطيف2
- د. بوصبع ريمة	جامعة سطيف2
- ا. بن اوديع نعيمة	جامعة سطيف2
- د. قروي سميرة	جامعة سطيف2

رئيس اللجنة التنظيمية: د/زروق نوال

نائبة رئيس اللجنة التنظيمية: د/كسكاس أسماء

- د. قايم سلرة	جامعة سطيف2
- د. شيباني عبد الله	جامعة سطيف2
- د. معزة رضا	جامعة سطيف2
– بن سيدهم حورية	جامعة سطيف2
- د. مخانشة آمنة	جامعة سطيف2
- ط.د شطيبي سامي	جامعة سطيف2
- ط.د هلال نسرين	جامعة سطيف2
– ط.د عامر مجاني هاجر	جامعة سطيف2
– ط.د احمد مسعود عبد القادر	جامعة سطيف2
–ط.د بوعندل وائل	جامعة سطيف2
– ط.د برباش العيد	جامعة سطيف2
– ط.د خوالفية جمال	جامعة سطيف2
–ط.د بولوح نصيرة	جامعة سطيف2
- ط.د بودوخة عربية مروة	جامعة سطيف2
- ط.د مريجة خديجة	جامعة سطيف2
– ط.د سعدون رضا	جامعة سطيف2
ط.د بوترعة شمس الدين	جامعة سطيف2

أمانة الملتقى:

مسؤول لجنة الإعلام والاتصال:

د. بوصبع ريمة- د. بونوني مهدي-

د. العيدون الحامدي

ديباجة الملتقى:

شهدت نظريات التنمية الاقتصادية توجهات جديدة في بعض جوانبها، نتيجة التحولات التي عرفها العالم على جميع المستويات وقد أدى ذلك إلى بروز ما يسمى بالمقاولاتية.

تعد المقاولاتية حجر الزاوية في عمليه التنمية الاقتصادية، حيث لاقت اهتماما بالغا لمعظم دول العالم لما لها من أهمية بالغة في تنمية وتطوير اقتصادياتها، ومنها الجزائر التي توجهت نحو انتهاج سياسة اقتصادية بديلة عن النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية وترك فضاء للابداع والابتكار، والسماح بتنويع الاقتصاد. من خلال تشجيع حركة انشاء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الناشئة، وفتح نطاق الحرية الاقتصادية في عالم الأعمال، وفي بيئة اقتصادية سليمة تواكب دفع الحركة الاستثمارية المراد تحقيقها، كبديل حقيقي لخلق الثروة ومن ثمة اتساع نطاقها خارج الاعتماد على المحروقات والريع الاقتصادي.

اذ أنه ونظرا للظروف الاقتصادية الحالية التي شهدت زيادة في حدة المنافسة أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والناشئة أكثر من المؤسسات الكبرى، وايجاد السبل الكفيلة لدعمها وترقيتها، ومن بين هذه الاساليب المعتمدة أسلوب المقاولاتية الذي يعتبر من أحدث السياسات التي تتبعها الدولة الجزائرية بهدف مساعدة حاملي المشاريع لإنشاء وتطوير مؤسساتهم أو مشروعات الصغيرة -والذين نسميهم بالمقاولين أو المقاولين الذاتين- ومرافقتهم في الجزائر وتحويلها من مجرد أفكار وآراء الى حقيقة مجسدة في الواقع من خلال آليات قانونية في هذا المجال.

ووفق أطر قانونية واضحة المعالم أين تم إصدار منظومة قانونية معتبرة تكلل جهود الدولة في السعي لتوفير المناخ التشريعي والتنظيمي الملائم لدعم المقاولاتية من جهة وتخصيص آليات مؤسساتية توفر سبل المرافقة والتمويل لها ومن جهة أخرى.

فتبنى المشرع الجزائري القانون 17-04 المتعلق بالمؤسسات متعلق المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بادئ الأمر والمرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامى مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر وحاضنة، بالإضافة الى القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

بالإضافة الى العديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية وتشجيع المشاريع الجديدة بمبادرة وتأطير من وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وأجهزة المرافقة وأجهزة الدعم وصناديق القروض...إلخ تكريسا للمادة 61 من المرسوم الرئاسي 20-442 المتضمن التعديل الدستوري بنصها كالاتي: "حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون".

وعليه وجب تسليط الضوء على دور كل من الآليات القانونية والمؤسساتية في دعم المقاولاتية وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية، اضافة الى تقييم البيئة الاقتصادية الممارس فيها وتحديد الايجابيات النقائص ومختلف التحديات بغرض الوصول الى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.

الأمر الذي صار دافعا كافيا لاختيار هذا الموضوع ليكون موضوعا لملتقى وطني يهدف الى فتح المجال البحث والدراسة والنقاش والإجابة عن الإشكالية الموالية:

إشكالية الملتقى:

ما مدى كفاية وفعالية الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لدعم المقاولاتية، وبالتالي كافية للمساهمة في التنمية الاقتصادية ومواكبة لاقتصاد السوق؟ أم يستدعي الأمر لإرساء اليات قانونية أخرى أكثر نجاعة؟ وفيما تتمثل الصعوبات والتحديات التي تعيقها؟

نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

أهداف الملتقى:

يهدف هذا الملتقى إلى تحقيق مايلي:

- إثراء النقاش العلمي ما بين الأساتذة والطلبة والباحثين الجامعيين والخبراء حول هذا الموضوع.
- تحديد المقصود من المقاولاتية بشكل عام من الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والقانوني، مع التركيز على هذا الأخير وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها.
- التعرف على مدلول المقاول والمقول الذاتي من الجانب القانوني والاقتصادي. إبراز أهمية المقولاتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحديد الآليات القانونية الموضوعية التي نص عليها المشرع الجزائري في مختلف مواده التشريعية والتنظيمية لدعم المقاولاتية.
- التعرف على المقومات المؤسساتية ودروها لدعم المقاولاتية في القانوني الجزائري.
- البحث في مدى نجاعة آليات دعم المقاولاتية في القانون الجزائري لتعزيز التنمية للاقتصاد الوطني والعراقيل التي تواجهها في ظل اقتصاد السوق.
- اقتراح الحلول حول السبل القانونية لدعم المقاولاتية والاستفادة من مزاياها لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين ينشطون أو الذين يريدون الاندماج في هذا النسيج الاقتصادي.

محاور الملتقى

1- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمقاول الذاتي.
2- المحور الثاني: الآليات القانونية الموضوعية لدعم المقاولاتية.
3- المحور الثالث: الآليات القانونية المؤسساتية لدعم المقاولاتية.
4- تحديات دعم المقاولاتية والصعوبات التي تواجهها.
5- نماذج عن آليات قانونية لدعم المقاولاتية في دول أخرى والتشريعات الرائدة في هذا المجال.

لغة الملتقى: تُعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية في الملتقى الوطني، غير أنه يمكن للمتدخلين استخدام اللغة الانجليزية أو الفرنسية في مداخلاتهم، المشاركين في الملتقى:

- الأساتذة الباحثين.
- طلبة الدكتوراه.
- اطارات مؤسسات الخاصة بدعم وتنمية المقاولاتية والأجهزة المرافقة لها.
- إعلاميين مختصين في مجال المقاولاتية.

شروط المشاركة في الملتقى:

- أن تكون المداخلة لها صلة بأحد محاور الملتقى، ولم يسبق نشرها من قبل.
- أن يرسل ملخص للمداخلة باللغة العربية لا يتجاوز 200 كلمة، وحسب النموذج المرفق.
- أن يكون البحث يستوفي القواعد المنهجية في الكتابة التاريخية.
- يتم إعلام المشاركين الذين تم قبول ملخصات بحوثهم بعد إخضاعها للخبرة العلمية.
- يتم إرسال المداخلات المقبولة على ألا يتجاوز عدد الصفحات 15 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات.
- أن تكتب المداخلة بنمط الخط العربي البسيط (Simplified Arabic) وبحجم 14.
- يتم نشر البحوث العلمية المقبولة في مجلد خاص بالملتقى، وفق شروط النشر المعروفة.

مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستلام البحوث والمداخلات كاملة: **18 نوفمبر 2024**
- الإشعار بقبول المداخلات المشاركة في الملتقى: **21 نوفمبر 2024**
- انعقاد الملتقى الوطني يوم: **28 نوفمبر 2024**

للتواصل معنا:

ترسل البحوث والمداخلات إلى https://form.univ-setif2.dz/index.php/555368?lang=ar